· لكلِّنا أمان شخصي ·

البرنامج لمكافحة الجريمة

لكلِّنا مكان
مكوّن لدولتنا

برئاسة رولا داوود وألون-لي غرين

من أجل مواجهة العنف والجريمة في المجتمع العربي، والتصدي للموجة الكبيرة من حالات جرائم القتل والإجرام، هناك حاجة إلى نهج شامل ومتكامل ، يواجه مظاهر العنف والجريمة، وكذلك العوامل الاجتماعية التي تخلقها. بعد سنوات من الإهمال والتخلي المتعمد من جانب الحكومة، لم يعد كافيًا مجرد تغيير موقف الشرطة تجاه المجتمع العربي. الآن ، ما نحتاجه هو خطة طوارئ قطرية تُحدث تغييرًا جذريًا في نهج مؤسسات الدولة ، وتشمل سلسلة من الخطوات العاجلة في مجاليْ السياسة والاقتصاد. هذا ما يقترحه حزب "لكلنا مكان"- مكافحة الجريمة والمنظمات الاجرامية، محاربة الفساد، جمع الأسلحة وإخراجها من الشوارع، وحماية الشهود والمُهددين وعائلاتهم، والتعامل بجدية مع الجرائم الاقتصادية، إنفاذ وتطبيق إجراءات صارمة ضد ظاهرة الإتاوات "الخاوة" ومعالجة الإهمال العميق - الاقتصادي ، الاجتماعي والوطني - الذي يُعاني منه المجتمع العربي في إسرائيل. فقط خطة شاملة كفيلة بالقضاء على الجريمة ووقف جرائم القتل.

1. خطة خماسية لإصلاحات في الشرطة والقضاء على الجريمة

بدلاً من أن تكون الشرطة جزءًا من الحل، حاليًا أصبحت في كثير من الحالات جزءًا من المشكلة. فعلى مرّ السنين، وبشكل منهجي وبنيوي، تتصرف الشرطة ليس كهيئة تُقدّم خدماتها للمواطنين العرب، وتضع حماية الأمن الشخصي لكلنا على رأس أولوياتها، بل كهيئة تتنصل من مسؤولياتها وتتخلى عن مجتمع بأكمله. من أجل البدء في معالجة هذا الوضع، يجب تنفيذ خطة خماسية، تتضمن أهدافًا كميّة واضحة لكل سنة من السنوات الخمس المقبلة، لإصلاحات في تصرف الشرطة بما يتعلق بالجريمة:

- خفض كبير ودراماتيكي بعدد القتلى والجرحى جراء الجريمة في المجتمع العربي، من خلال إصلاح شامل لعلاقة الشرطة بالمواطنين العرب - تحديد أهداف كميّة ومنح الأفضلية والأولوية لحل جرائم القتل والجرائم.
- دمج الوزارات والمكاتب الحكومية في مكافحة الجريمة وتعزيز التعاون الوثيق مع الشرطة، النيابة العامة وهيئات الإنفاذ وتطبيق القانون الاقتصادي، إلى جانب العمل الجماهيري في البلدات المصنفة " ببلدات حمراء"، (بروح البرامج التي تم إلغائها "المسار الآمن" و"نوقف النزيف").
- إلغاء تقليص الميزانيات المخصصة لمكافحة العنف والجريمة، وزيادتها بمليارات الشواقل سنويًا.
- زيادة كبيرة ودراماتيكية في عدد أفراد الشرطة العرب في البلدات العربية الموبوءة بالجريمة، الأمر الذي سيحسن وقت الاستجابة للبلاغات.
- جمع الأسلحة غير القانونية ومنع سرقة الأسلحة العسكرية والتجارة بها - بما في ذلك جمع الأسلحة المجهول.

2.
وحدة قطرية لحماية الأشخاص المهددين، الشهود والمشتكين

إحدى المشاكل التي تُصعّب التعامل الفعّال مع مشكلة العنف والجريمة، هي حقيقة أن الأشخاص الذين كانوا شهودًا على الجرائم، والأشخاص الذين يتعرضون للتهديد من قبل المجرمين، والأشخاص الذين تجرأوا وقدّموا شكوى إلى الشرطة- يصبحون هم أنفسهم أكثر عرضة للتهديدات والمخاطر من جانب المنظمات الاجرامية، بشكل يشجّع الناس على غضّ الطرف وعدم التحدث أو الإبلاغ. هناك حاجة ماسة إلى تغيير الاتجاه.

- سيتم إنشاء وحدة قطرية وتُخصص لها ميزانيات لحماية المهددين وأفراد عائلاتهم، بمن فيهم الشهود، ضحايا الابتزاز والإتاوات "الخاوة"، النساء المهددات، أصحاب المصالح، موظفي القطاع العام، المقاولين ورؤساء السلطات، والتي ستشمل الحماية الجسدية، والأمن للعائلات، مرافقة قانونية، وحلول الإسكان والانتقال الطارئ والدعم الاقتصادي المؤقت، وعلاج الصدمات والمساعدة في الحفاظ على حياة طبيعية، الرفاه والرعاية الاجتماعية، العمل والتوظيف.
- سيتم تفعيل وحدة حماية الأشخاص المهددين لحماية السلطات المحلية من تسلل المنظمات الإجرامية إلى المناقصات، ومن أجل حماية رؤساء السلطات، الموظفين والمقاولين من الابتزاز والتهديدات.

٤.
بناء حصانة اقتصادية وتفكيك السوق السوداء كآلية سيطرة تستخدمها المنظمات الاجرامية

إن سياسة التمييز القومي ضد السكان العرب- الفلسطينيين في إسرائيل، والتي تتجلى أيضًا في التمييز الاقتصادي من جانب الدولة ومؤسساتها، تخلق ظروفًا اجتماعية تشكل أرضًا خصبة لتوسع ظاهرة العنف، بما في ذلك ظهور السوق السوداء المنظمات الاجرامية التي تستغل الفراغ الناجم عن غياب الدولة. ويكمن الحل في سد الثغرات، التقليص والحد من التمييز القومي، وبشكل خاص خلق الظروف التي من شأنها القضاء على السوق السوداء.

- تشجيع توسيع الخدمات المصرفية في المجتمع العربي وتحديد هدف وطني لفتح فروع بنوك في البلدات العربية، من أجل تقليل الاعتماد على السوق السوداء.
- إنشاء منظومة إنفاذ وتطبيق قوانين اقتصادية تربط بين الشرطة، سلطة الضرائب، وسلطة مكافحة غسل الأموال، سلطة سوق رأس المال، النيابة العامة، والسلطات المحلية، والتي ستعمل على الاستيلاء على عقارات وأصول المنظمات الاجرامية ومصادرتها.
- إصلاح تسجيل ملكية الأراضي في البلدات العربية، الأمر الذي سيمّكن توزيع قطع الأراضي، تنظيم البناء، وتسجيل منظم للورثة وأفراد الأسرة - وهي خطوة من شأنها أن تمكن من توسيع نطاق الرهن العقاري- المشكنتا في المجتمع العربي.
- تشديد الإنفاذ وتطبيق القوانين ضد الكيانات العاملة في السوق السوداء، المخالفات الضريبية، والجرائم الاقتصادية، والقضاء على دورهم في سلسلة المنظمات الاجرامية.

4.
أفق اجتماعي، اقتصادي وهوية للشباب

تتجلى سياسة التمييز القومي ضد المواطنين العرب في إسرائيل، في كافة مجالات الحياة، بعدم وجود الأطر الاجتماعية للتعليم الرسمي وغير الرسمي، وفي تقليص فرص العمل، وفي حجب إمكانية الدراسة. ونتيجةً لذلك، تظهر ظاهرة "الشباب العاطل" عن العمل والدراسة، والذي تعتمد عليه المنظمات الإجرامية. وبشكل خاص يزداد الوضع صعوبةً بالنسبة للشباب الذين تعرضوا لبيئة من العنف، الصدمات النفسية، الديون والتسرب من المدارس والإهمال. وهكذا يجب معالجة هذه المشكلة:

- إنشاء برنامج لسنة تطوعية بعد المرحلة الثانوية - إطار يُمكّن الشباب العربي من التطوع في المجتمع، ويُضفي على حياتهم معنىً وقيمةً دون التورط مع عناصر إجرامية. برنامج كهذا سيشمل إكمال شهادة الثانوية العامة- البجروت، تأهيل مهني، وسيساعد في التوجيه الأكاديمي.
- بناء مراكز للشباب، أطر التعليم غير الرسمي، ومراكز ثقافية ورياضية في البلدات العربية.
- تعزيز نظام الرفاه والرعاية الاجتماعية، المحلي والقطري لتوفير حلول واستجابة شخصية للشباب المعرضين للخطر.
- إنفاذ وتطبيق فعّال للقوانين المناهضة للتمييز الوطني في العمل والتوظيف.
- استثمار متساوي وطويل الأمد في ميزانيات التربية والتعليم في البلدات العربية.
- تقديم المساعدة في إنشاء مصالح صغيرة للشباب في المجتمع العربي، بما في ذلك صندوق استثمار وقروض.

5.
نزع الطابع السياسي عن الشرطة وإعادة بناء ثقة الجمهور العربي بالشرطة

أصبحت شرطة بن غفير، في نظر العديد من المواطنين العرب، مصدر تهديد وعاملًا من عوامل الملاحقة والقمع. ومن أجل إعادة بناء ثقة الجمهور بالشرطة، يجب على الشرطة أن تتغير وأن تتحول إلى هيئة تضع احتياجات الناس في صميم عملها، وليس مصلحة الحكومة:

- حماية حرية الاحتجاج والتعبير وإنهاء ملاحقة الشرطة بسبب التصريحات المنشورة على الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي (والتي تُنفذ بشكل شبه حصري ضد العرب واليهود الذين يعارضون الحكومة).
- تاهيل أفراد شرطة على ممارسة عمل شرطي متساوي، عادل ومنصف لمنع العنصرية والتحرش بالمجتمع العربي، المتدين المتزمت-الحريدي والإثيوبي
- استيعاب أعداد كبيرة من أفراد الشرطة العرب وتمثيلهم في المناصب القيادية
- سياسة صفر تسامح مع مظاهر العنصرية من قبل أفراد الشرطة
- تحويل مراكز الشرطة إلى مراكز خدمات، مما يجعلها متاحة وذات إمكانيات وصول سهلة لسكان البلدات
- إنهاء سياسة العقاب الجماعي وإساءة معاملة المواطنين العرب
- تقييم مراكز الشرطة بناءً على استطلاعات ثقة الجمهور ورضا السكان، وعلى النتائج الفعلية (فك رموز الجرائم والإدانات).
- برنامج حوار منتظم ومنهجي بين الشرطة ووزارة الأمن الوطني وبين قادة المجتمع العربي، السلطات المحلية واللجان الشعبية

6.
خطوات إضافية، عرضية وأوسع نطاقًا

- **تغييرات هيكلية:** سنعمل على الفصل بين الشرطة والجيش، وإخراج هيئات شبه عسكرية من الشرطة مثل حرس الحدود، وحل الحرس الوطني التابع لبن غفير، والاستثمار في وحدات للإنفاذ وتطبيق قوانين العمل وحماية البيئة، وإلغاء الوحدات التي أُنشئت لمضايقة السكان المستضعفين، مثل "الدورية الخضراء" في النقب و"ومديرية إنفاذ القانون والأجانب".

- **مكافحة حازمة بعنف الشرطة:** تسليح بعض أفراد الشرطة بأسلحة غير قاتلة ودروع بدلاً من الأسلحة النارية، وضمان استخدام كاميرات الجسم، والتحقيق الفعّال مع أفراد الشرطة المتهمين بالاعتداء على المدنيين وإقصائهم عن العمل، وفصل أفراد الشرطة الذين يتهمون المواطنين زورًا لتبرير عنفهم. جمع البيانات لإنشاء مؤشر لعنف الشرطة بهدف تقليصه والحد منه. لازم نعزّز الفصل بين وحدة التحقيق مع أفراد الشرطة (ماحاش) وبين الشرطة، ونزيد ميزانيتها وعدد الموظفين فيها، ونخفّض الشروط المطلوبة لتدخّلها، ونعطيها أولوية بالدخول لمكان الحدث إذا كان فيه شك بتصرّف غير قانوني من شرطي أو سجّان، عشان نمنع التلاعب بالأدلة أو تعطيل التحقيق.

- **مكافحةٌ حازمةٌ بالجرائم الجنسية:** سيقتصر التحقيق في الجرائم الجنسية على محققات ومحققين متخصصين اجتازوا تأهيل شامل، وذلك من أجل منع إلحاق ضرر إضافي بالمتضررات/ين، والمحافظة على كرامتهن/م، وتحقيق العدالة. اليوم، لا يتقدم سوى عدد قليل من المتضررات/ين بشكاوى للشرطة، وحتى في هذه الحالة، يتم إغلاق أكثر من 80% من الملفات.

- **إلغاء قاعدة البيانات البيومترية** واستبدالها بشهادات بيومترية بدون قاعدة بيانات، وزيادة حماية الخصوصية ضد الاستخدام غير المنضبط من قبل سلطات إنفاذ وتطبيق القانون.

- **إنهاء خصخصة الشرطة:** سنلغي قانون درومي (الذي يسمح بإطلاق النار على المتسللين) وقوة الشرطة الممولة من شركة "انرجياه" في الجولان، وسنعمل على استبدال حراس الأمن الخاصين في الأماكن العامة بأفراد شرطة (أو التنازل والتخلي عن متطلبات الحراسة عندما لا تكون ضرورية) وتقليص عدد الأسلحة الموجودة بأيدي المواطنين. ستخضع كافة الهيئات العاملة في مجال الأمن الشخصي (الشرطة البلدية، المفتشون، فرق الإنذار والتأهب المحلية وما شابه ذلك) للتنظيم بموجب القانون، من خلال إخضاعها للتأهيل، الرقابة والإشراف وآليات تقديم الشكاوى. لن نسمح بإقامة ميليشيات أو تنظيمات مسلحة أو هيئات خاصة تعمل دون صلاحية قانونية.

***

تستند هذه الخطة، بجزء منها، إلى رؤى وأفكار طُوِّرت في الأوساط الأكاديمية، وفي مؤسسات المجتمع المدني، وفي الوزارات الحكومية (جزء منها خطط لم تُنفَّذ). "لكلّنا مكان" يتوجه بالشكر إلى جميع الشركاء في مواجهة الجريمة.

لكلّنا مكان
مكوّن لكولنا

برئاسة رولا داوود وألون-لي غرين

kolna.org.il